Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/75/R.19/Rev.1
البند 10(جـ)(i) من جدول الأعمال

23 April 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والسبعون

روما، 22–23 أبريل/نيسان 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الهند

من أجل

برنامج التمكين وتعزيز موارد الرزق في مناطق القبائل في أوريسا

Document # 258264
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		iii
الموازين والمقاييس		iii
خريطا منطقة البرنامج		iv
موجز القرض		vi
موجز البرنامج		vii
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	1
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الهند	2
الجزء الثاني –	**البرنامج**	4
ألف –	منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	4
باء –	أهداف البرنامج ونطاقه	5
جيم –	عناصر البرنامج	6
دال –	التكاليف والتمويل	8
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	11
واو –	التنظيم والإدارة	12
زاي –	المبررات الاقتصادية	13
حاء –	المخاطر	14
طاء –	الأثر البيئي	14
ياء –	السمات الابتكارية	14
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	15
الجزء الرابع –	**التوصية**	15
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	17

APPENDIXES **الذيــول**

الصفحة

1	**I.**	**COUNTRY DATA** **الأول – بيانات قطرية**
2	**II.**	**PREVIOUS IFAD FINANCIGi** **الثاني – تمويل الصندوق السابق**
3	**III.**	**SUMMARY DISCRIPTION OF THE PROGRAMME** **الثالث – وصف موجز للبرنامج**
6	**IV.**	**LOGICL FRAMEWORK** **الرابع – الإطار المنطقي**
10	**V.**	**MAJOR POLICY ISSUES AND TIMETTABLE FOR ACTION** **الخامس – قضايا السياسات الرئيسية والجدول الزمني للعمل**
12	**VI.**	**TRIGGERS FOR FURTHER RELEAS OF FUNDS UNDER IFAD'S FLEXIBLE LENDING MECHANISM (FLM)** **السادس – العوامــل التحفــيزية لاعــتاق المــزيد من التمويل في ظل الآلية الإقراضية المرنة للصندوق**
13	**VII.**	**COORDINATION, MANAGE MINT AND MONITING AND EVALUATION** **السابع – التنسيق، والإدارة، والمراقبة والتقييم**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	روبية هندية
1.00 دولار أمريكي	=	47.0 روبية هندية
1.00 روبية هندية	=	0.021 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلو متر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية الهند

1 أبريل/نيسان – 31 مارس/آذار

خريطة منطقة البرنامج

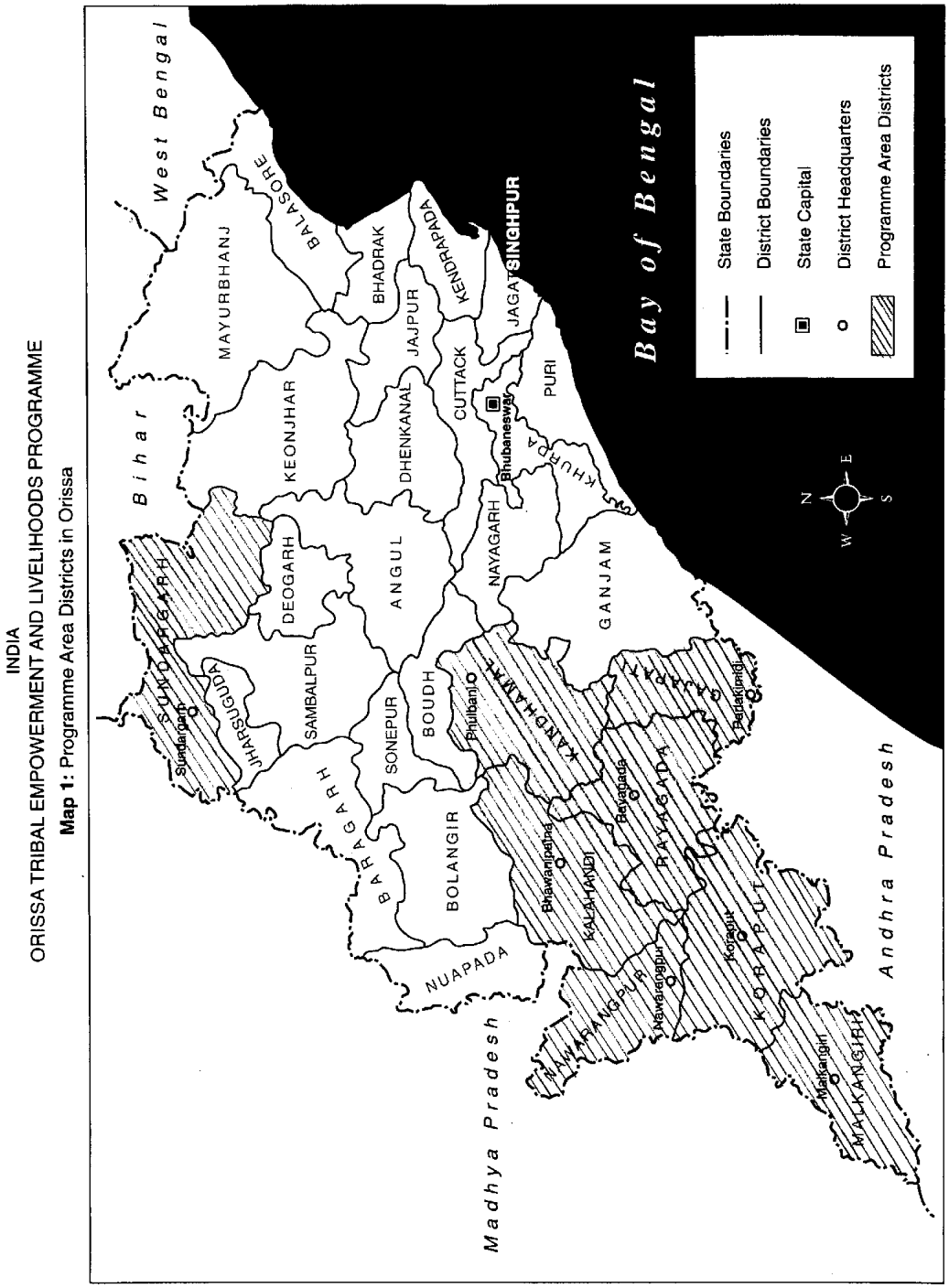

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصـــميمات المســـتخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

INDIA
ORISSA TRIBAL EMPOWERMENT AND LIVELIHOODS PROGRAMME
Map 2: Location of Priority Blocks

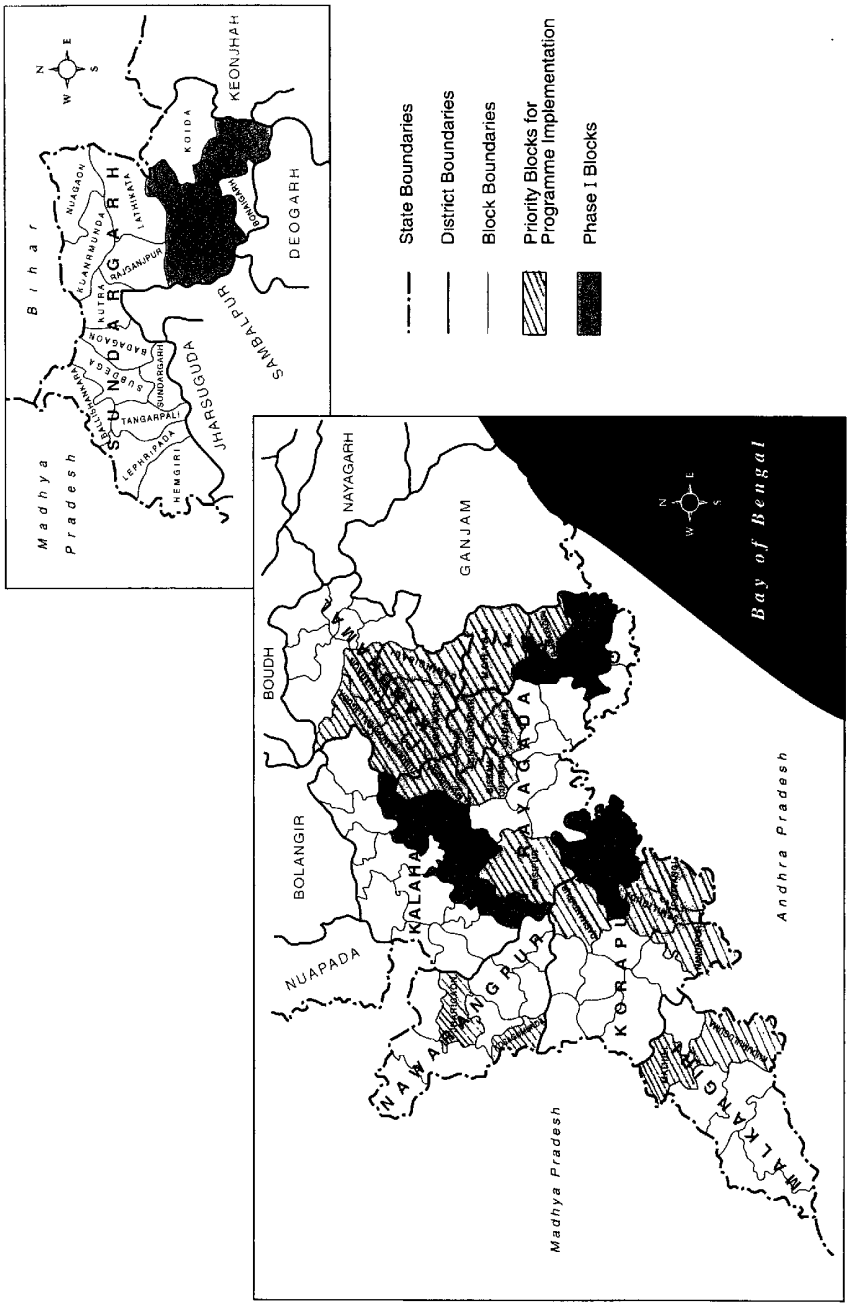

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصـميمات المسـتخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الهند

برنامج التمكين وتعزيز موارد الرزق في مناطق القبائل في أوريسا

مجمل القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الهند
الوكالة المنفذة:	وزارة الشؤون القبلية وإدارة تنمية القبائل المصنفة والطوائف المصنفة، حكومة ولاية أوريسا
التكلفة الكلية للبرنامج:	91.2 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	16.05 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد% (0.75%) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) برنامج الأغذية العالمي
قيمة التمويل المشترك:	إدارة التنمية الدولية: 40 مليون دولار أمريكي برنامج الأغذية العالمي: 12.3 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	إدارة التنمية الدولية: منحة برنامج الأغذية العالمي: منحة
مساهمة المقترض:	حكومة ولاية أوريسا: 9.6 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	8.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة المؤسسات المالية الرسمية:	376 000 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

المجموعـــة المستهدفة وحالة الفقر – يغطي برنامج التمكين وتعزيز موارد الرزق في مناطق القبائل في أوريسا 30 وحدة في ثمانـــي دوائر من أوريسا الغربية التي تعتبر إحدى أفقر مناطق الهند وأكثرها حرماناً. ويعيش ثلاثة أرباع السكان دون خط الفقر ويـــبلغ عـــدد السكان الريفيين 1.4 مليون نسمة ينتمون إلى ما يزيد عن 000 39 أسرة. وسيعود البرنامج بالنفع المباشر على نحو 000 338 نســـمة من هؤلاء ينتظمون في 000 75 أسرة تعيش في أكثر من 000 1 قرية. وينتمي 61% من مجموع السكان إلى مجموعـــات قبلـــية مختلفة بينما ينتمي 12% منهم إلى طوائف مصنفة. ولما كان السكان القبليون هم المجموعة الاجتماعية الأكثر حـــرماناً وكانـــت حكومة الهند تمنح مسألة تنميتهم أولوية عالية فإن اختيارهم ليكونوا المجموعة التي يستهدفها البرنامج مبرر كل التبرير.

ونظـــراً لانتشار الفقر على نطاق واسع في المنطقة فإن البرنامج سيعتمد "نهجاً يشمل الجميع" يتوجه إلى كل الأسر التي تعيش في القـــرى والمـــزارع المشـــاركة. ويشترط لإدراج مستجمعات المياه في البرنامج ألا يقل عدد سكانها من القبليين وأفراد الطوائف المصـــنفة عن 60 في المائة. وسيولي البرنامج، ضمن هذه الفئة، اهتماما خاصا إلى المجموعات المهمشة أي إلى النساء والشباب الذيـــن يعـــانون من البطالة الكاملة أو الجزئية والأطفال والمجموعات القبلية البدائية والعاملين في زراعة المرتفعات والمزارعين المعدمين والحديين والطوائف المصنفة.

أنشطة البرنامج الرامية إلى خدمة الفقراء – سيعمل البرنامج من أجل إدخال تحسينات مستدامة على الأمن الغذائي للأسر القبلية الفقـــيرة وعلـــى أسباب معيشتها عن طريق التشجيع على استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً يقوم على الكفاءة والتكافؤ والإدارة الذاتية والاستدامة. وسيتحقق ذلك من خلال بناء قدرات المجموعات الهامشية (أفراد ومؤسسات قاعدية على حد سواء) كيما تصبح قـــادرة على تخطيط تنميتها وتنفيذها وإدارتها وعلى التفاوض من أجل تعزيز استحقاقاتها. وسيشدد البرنامج على تعزيز إمكانات وصـــول القبليـــين الفقـــراء إلى الأراضي والموارد المائية والحرجية والخدمات المالية والأسواق، وسييسر تطوير المشاريع غير الزراعـــية. ويهـــدف المشروع، فضلاً عن هذا، إلى تعزيز القدرة المؤسسية للمنظمات الحكومية ومؤسسات الحكم الذاتي المحلي والمـــنظمات غـــير الحكومية وإلى إرساء التدخلات البرنامجية على قاعدة المعارف والقيم الأصلية ومزجها بالابتكارات التقنية. وينص البرنامج تحديدا على تشجيع تطوير بيئة سياسات مواتية للقبليين ومناصرة لهم.

وكـــيما يلبي البرنامج احتياجات مجموعات الفقراء المتغايرة، فإنه سيقدم نطاقاً من الخيارات لكل الفئات من الأفقر إلى الأقل فقراً نســـبياً، وستشمل هذه الخيارات العمل المأجور والقروض الصغيرة والاستثمار القصير الأجل والمتوسط الأجل في الزراعة وما يتصل بها من أنشطة. وسيدعم البرنامج عدداً من الأنشطة المتصلة ببناء قدرات التمكين وتعزيز أسباب المعيشة وتحليل السياسات المناسبة وتنفيذها وإدارة البرامج ومناولة الأغذية. وقد اتخذ البرنامج أيضاً ترتيبات لإنشاء صندوق مرن من اجل استحداث البنى الأساسية المجتمعية اللازمة لتلبية احتياجات الناس.

المســـتفيدون والمشـــاركة. ســـيعتمد البرنامج من أجل تحقيق أهدافه نهجاً مرناً غير تقييدي ومتواصل لتمكين أصحاب المصالح الأوليـــن مـــن تحديد نطاق الأنشطة البرنامجية وتوقيتها وسرعتها وتعاقبها. لهذا فإن خطة البرنامج ستخضع للمراجعة والتعديل والتحســـين فـــي ضـــوء الدروس المستفادة. وسييسر هذه العملية نظام للتخطيط التشاركي والتقييم المتواصل. وستقوم المجتمعات المحلية، فضلاً عن ذلك، بتشكيل لجان لتنمية القرى ولجان فرعية ومجموعات مستخدمين حسب الاقتضاء لتنفيذ وإدارة الأنشطة.

ولما كان البرنامج يهدف إلى تمكين الفقراء من خلال تطوير المؤسسات القاعدية والعمل من اجل تغيير السياسات وتعزيز فرص وصـــول الفقـــراء إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والخدمات المالية والأسواق فإنه يتفق اتفاقا تاما مع التوجهات الاستراتيجية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية الهند
من أجل
برنامج التمكين وتعزيز موارد الرزق في مناطق القبائل في أوريسا

أعرض التقرير والتوصية التاليين بشأن قرض من المقترح تقديمه إلى جمهورية الهند بما قيمته 16.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية وذلك للمساعدة في تمويل برنامج التمكين وتعزيز موارد الرزق في مناطق القبائل في أوريسا. وأجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات برسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد% (0.75%) في السنة، ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف- الاقتصاد والقطاع الزراعي

1- الهند بلد شاسع كثير السكان شديد التنوع تبلغ مساحته 3.39 مليون كيلومتر مربع ويزيد عدد سكانه عن مليار نسمة يعيش نحو 75% منهم في المناطق الريفية ويستخلصون لقمة عيشهم من الزراعة في المقام الأول. وعلى الرغم من أن معدل الخصوبة قد انخفض بنسبة النصف فإن معدل النمو السكاني ما زال مرتفعاً يقدر بنحو 1.94% في السنة. ومع أن الهند قد حققت منذ استقلالها قبل ما يزيد عن نصف قرن تقدماً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً فإن نسبة كبيرة من سكانها ما زالت تعاني من الأمية ونقص التعليم والتغذية كما تعاني من قلة البنى الأساسية الاجتماعية والأصول الإنتاجية وفرص العمل. وقد شهدت الفترة بين عام 1951 و1980 زيادة في الدخل القومي الإجمالي بنسبة 3.6% وفي دخل الفرد الواحد بنسبة 1.2% في السنة. وارتفعت معدلات النمو في التسعينات لتصل إلى ما يتراوح بين 5.3 و7.2 في المائة. إلا أن النمو الاقتصادي لم يكن واحداً بالنسبة لكل الأقاليم بل إن التباين بينها قد تعاظم. وتصنف الهند، بمعدل دخلها القومي الإجمالي للفرد الواحد الذي يبلغ نحو 450 دولاراً أمريكياً، في المرتبة 128 من أصل 174 بلداً على سلم التنمية البشرية.

1 لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

2- يمـــر الاقتصـــاد في الهند بتحول هيكلي إلا أن الزراعة ما زالت مورد الرزق الأكبر للفقراء إذ يعيش عليها مـــا يزيد عن 70% من القوة العاملة في المناطق الريفية. لهذا، فقد منحت الهند على مدى تاريخها أولوية فائقة للتنمية الزراعـــية. وشهدت العقود الخمسة الأخيرة نتيجة لذلك ارتفاعاً في إنتاج الحبوب الغذائية بعامل قدره 4.0، وفي إنتاج الألـــبان بعامل قدره 4.6 تقريبا. ومع ذلك فإن الاستثمار الكلي والكفاءة في قطاع الزراعة يتراجعان. فالمزارع صغيرة وتزداد تقلصاً وتعتمد معظم الأراضي القابلة للزراعة على مياه الأمطار بينما تتدهور نوعية الأراضي في المرتفعات. وعلى صعيد الفقر، فقد تراجعت نسبة الفقراء عموماً خلال العقدين الأخيرين، وإن يكن ببطء. أما العدد المطلق للفقراء، فقـــد ازداد وهو يقدر اليوم بنحو 250 مليون نسمة منهم أكثر من 193 مليوناً في المناطق الريفية. وإذا ما اعتمد معيار الدولار الأمريكي الواحد في اليوم الواحد مقياساً للفقر فإن نسبة انتشار الفقر ترتفع إلى 44% ويطرأ معها ارتفاع كبير على عدد المدرجين في فئة الفقراء. ومازال الفقر عموما شديد الوطأة. وتتباين الولايات تبايناً كبيراً في أدائها في مجال الحد من وطأته وتحقيق النمو الاقتصادي. ويعتبر هذا التباين المتزايد بين الأقاليم أمرا يدعو إلى القلق.

باء- الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

3- مـــول الصندوق ستة عشر مشروعاً في الهند منذ عام 1979 بقيمة تصل إلى نحو 381 مليون دولار أمريكي وكانت الغاية من المشروعات الخمسة الأولى تطوير الري على النطاق الواسع. إلا أن الصندوق اعتمد بعد عام 1987 اســـتراتيجية جديدة تركز على احتياجات أشد المجموعات ضعفاً. فقد برهنت المشروعات السابقة على أن مسألة تمكين الفقراء من خلال تآزرهم أمر في غاية الأهمية إضافة إلى التنمية الاقتصادية. وقد أبدت النساء، عموما، استعداداً وقدرة باهريـــن للاضطلاع بمسؤولية إدارة التنمية. وتشكل صعوبة الحصول على موارد مالية، بالمقابل، عائقاً كبيراً في وجه الـــنهوض بـــأحوال الفقـــراء. وقد تبين أيضاً أن تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركتها على نحو مجدٍ ومستدام يســـتدعي تدريب المجتمعات المحلية والقائمين على التيسير لمدة طويلة، ولابد، أيضا، من تطبيق استراتيجيات الاعتماد علـــى الذات من البداية، والإصغاء إلى ما يقوله الناس، ومراعاة معارف السكان الأصليين، وتطوير الأساليب التقليدية. وقـــد برهنـــت الـــتجربة على إمكانية إحداث التغيير محلياً لتسهيل وصول الفقراء إلى الموارد. وينبغي أن يتم اختيار الشركاء من المنظمات غير الحكومية بمنتهى الحذر.

جيم- استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الهند

4- **سياســـة الهند في التخفيف من وطأة الفقر**. أعطت الحكومات المتتالية في الهند الأولوية لتخفيف وطأة الفقر وأنفقت مبالغ ضخمة على برامـــج مكافحة الفقر. فعلى سبيل المثال، خصصت الخطة المركزية 1991/1990 نسبة 5.5 % مـــن مصـــروفات الميزانية لبرامج مكافحة الفقر في المناطق الريفية وارتفعت هذه النسبة إلى 8% في فترة 1993/ 1994، واســـتقرت عند هذا المستوى عموماً حتى 1998/1997. وقد تراجعت المخصصات والمصروفات الفعلية منذئذ لتصـــل إلى 6.5% في 2000/1999. ولم تأت النتائج متناسبة مع الإنفاق وذلك لسوء تحديد المستفيدين عموما مما جعل الحكومـــة تعيد النظر في برامج مكافحة الفقر لتركز على تقديم المساعدات من خلال مجموعات العون الذاتي القاعدية. وتخطـــط الحكومـــة أيضـــاً لإيلاء دور أكبر في عمليات التنفيذ واختيار المستفيدين والمراقبة إلى الحكومات المحلية. وتعترف الحكومة، فضلاً عن هذا، بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية.

5- **أنشطة استئصال الفقر التي تبذلها الجهات المانحة الأخرى.** تقل مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية في الهند وقدرها 18% من الميزانية الإنمائية نسبياً عنها في أماكن أخرى. ومع ذلك فإن تركيز هذه المساعدة على الاستثمارات في القطاع الاجتماعي وعلى المدخلات الابتكارية قد أتاح لها الاضطلاع بدور تحفيزي في التنمية. وقد بلغت التعهدات الضخمة التي أخذتها الجهات الثنائية ومتعددة الأطراف على نفسها 4.1 مليار دولار أمريكي في السنة منذ 1992/1993، وبلغ متوسط استخدامها نحو 3.4 مليار دولار. ومن أكبر المساعدات تلك التي يقدمها البنك الدولي وقد أخذت في التحول نحو القطاع الاجتماعي في السنوات الأخيرة، ولا سيما نحو التعليم والصحة. وما زال نصيب قطاع الصحة كبيراً بينما يجري تكثيف برامج مكافحة الفقر. وتشدد الجهات المانحة عموماً على إدارة الموارد الطبيعية وفق نهج يقوم على تطوير مستجمعات المياه وتمكين النساء والسكان القبليين.

6- **استراتيجية الصندوق في التعاون مع الهند.** يوفر النظام السياسي والاجتماعي المنفتح نسبياً في الهند والضمانات التي يكفلها الدستور من اجل حماية الأقليات والمجموعات المحرومة وكثرة المنظمات الحكومية وغيرها من شركاء المجتمع المدني إطارا مواتيا لمشاركة المستفيدين، ولتطوير مؤسسات قاعدية وفي نهاية المطاف، لتمكين الفقراء في المناطق الريفية. ويتيح النظام الاجتماعي في الهند بطبقاته للصندوق تحديد ميادين استراتيجية يوجه إليها جهوده. وتركز استراتيجية الصندوق في منح القروض في الهند على الاستثمار في مجالات مخصصة. وعندما تثبت الاستثمارات نجاحها في هذه المجالات يصبح بالإمكان تكرارها على نطاق أوسع من جانب الحكومة ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى والوكالات الثنائية.

7- وتسعى الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية للصندوق إلى تحقيق ما يلي: (i) تعزيز المشاركة الشعبية في مبادرات مكافحة الفقر؛ (ii) تمكين فئات المجتمع الفقيرة، والمحرومة بطرق تفيد من الاستقلال الذاتي للهيئات المحلية وبخاصة من نقل السلطات إلى جمعيات القرى (الغرام سابها)؛ (iii) تقوية المؤسسات القاعدية التي تعزز قدرات المجموعات المهمشة وتدمجها ضمن مؤسسات الحكم الذاتي المحلية؛ (iv) تعزيز قدرة الفقراء على استغلال الموارد كالمياه والأراضي (بما فيها الغابات وموارد الملكيات المشاع) ودعمها بالخدمات المناسبة (الخدمات الإرشادية والبحوث والتسويق)؛ (v) تحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية من خلال دعم مبادرات تمويل المنشآت الصغيرة؛ '6' توليد دخل طيب ومستدام للفقراء من مشروعات غير زراعية.

8- **مبررات البرنامج.** الفقر في المجتمعات القبلية، في البلد ككل، وضمن ولاية أوريسا، هو عموما أوسع انتشارا وأشد حدة مما هو عليه لدى المجموعات السكانية الأخرى. فتزايد إزالة الغابات وتدهور الأراضي وتكاثر السكان كلها عوامل تزيد من ضعف السكان القبليين من جهة بينما يؤدي تزايد المديونية إلى تفاقم حلقة الاستغلال والاستلاب المفرغة. وفي مثل هذه الظروف تختفي أو تتراجع الآليات التقليدية لإدارة الموارد واستغلالها على نحو مستدام كما تتراجع أو تختفي حماية حقوق الأفراد. وعلى الرغم من أن الدستور يحمي السكان القبليين اسميا فإن معظمهم لا يتمتعون بضمانات حيازة أراضيهم وموارد الغابات التي يستغلونها منذ أجيال عديدة. وقد انتقلت ملكية نصف أراضيهم إلى أشخاص من غير القبائل تسديدا للديون في معظم الأحوال، وإلى حد كبير لم تنجح البرامج الحكومية العديدة في عكس التيار. وقد ولدت هذه العوامل مشاعر استلاب وإحباط وغضب وأدت أحياناً إلى اضطرابات اجتماعية. ويزداد الاعتقاد الآن أن السبيل إلى التصدي لهذه المشكلات هو الاضطلاع بتنمية المناطق القبلية على نحو مجد.

9- وتتطلب تنمية السكان القبليين في هذا السياق اتباع نهج جديد يعطي للسكان القبليين دوراً مركزياً في وضع الخطط لتنميتهم وتنفيذها. ومن العناصر الأساسية لهذا النهج السير على خط تشاركي حقيقي وتوخي المرونة في التنفيذ والنظر إلى البرنامج بوصفه عملية تعلم لا مجرد خطة بيانية. وتعتبر فرص النجاح مواتية في ولاية أوريسا إذا ما أخذ بهذه الخصائص في برنامج للتنمية القبلية. فالتقاليد القائمة على تآزر المجتمع وتضامنه توفر أرضاً خصبة لتعزيز التنمية العادلة. وقد أثبتت الحكومة استعدادها لخلق بيئة من السياسات الممكنة اللازمة من خلال معالجة قضايا الأراضي ودعم مشاركة المجتمعات المحلية والإقرار بالدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية. ومما يدعو إلى الارتياح بشكل خاص نمو شبكة مجموعات العون الذاتي. وتكفي التربة ومياه الأمطار المتوافرة لتحقيق زيادة في إنتاج المحاصيل. ويمكن توسيع مساحة الأراضي القابلة للري من خلال وسائل بسيطة لجمع المياه.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

10- ولاية أوريسا هي ثاني أفقر ولاية في الهند وينتشر الفقر الريفي فيها على نطاق واسع؛ وهو على أشده في المناطق الكثيفة بالسكان القبليين لا سيما في الجنوب الغربي حيث تقدر نسبة انتشار الفقر بنحو 74% (1994/1993). وعلى الرغم من التقدم المحرز فإن مؤشرات الفقر هي أسوأ مما هو عليه الحال في أشد بلدان العالم حرماناً في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وتعتبر إمكانية الحصول على الأراضي العامل الرئيسي في التعرض للفقر. وعموماً لا تحصل الأسرة من الزراعة إلا على الأغذية التي تحتاجها لمدة لا تزيد عن ستة أشهر في السنة العادية. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى قلة إنتاجية الأراضي الزراعية والصغر النسبي لحجم ملكيات الأراضي (تقل مساحة 75% منها عن هكتارين و50% عن هكتار واحد) والطابع البعلي لمعظم الأنشطة الزراعية (تقل نسبة صافي الأراضي المزروعة المروية عن 10 في المائة). وقد تراجع صافي إنتاج الحبوب في ولاية أوريسا بشكل كبير فانخفض من 228 كغ للفرد الواحد في 1991-1992 إلى 137 كغ للفرد في 1998-1999.

11- ومع تدهور الغابات أصبحت كميات الأغذية التي كانت تجمع وتساعد على سد الاحتياجات في مواسم المحل غير كافية في أماكن عديدة وتحولت الأسر بأعداد متزايدة نحو موارد دخل أخرى كالعمل المأجور مثلاً. إلا أن الدخول لا تكفي لشراء الأغذية مما يدفع بالأسر القبلية إلى الاستدانة. وفرص السكان القبليين في الوصول إلى شكل ما من أشكال شبكات الأمان أو المساعدة الغذائية محدودة جداً. ويعاني 70% من الأطفال في منطقة البرنامج من درجة ما من سوء التغذية. وبينما يشكل القبليون 22% من مجموع سكان ولاية أوريسا فإنهم يمثلون 50% من مجموع النازحين.

12- تتألف منطقة البرنامج من 30 وحدة في ثماني دوائر ويبلغ مجموع السكان الريفيين فيها 1.4 مليون نسمة ينتمون إلى ما يزيد عن 000 390 أسرة. ويشكل القبليون 61% من مجموع السكان وتبلغ نسبة الطوائف المصنفة 12 في المائة. لهذا فإن البرنامج سيعتمد "نهجاً شاملاً للجميع" يتوجه إلى كل الأسر في القرى والمزارع المشاركة في مستجمعات المياه الصغيرة المختارة. ولا يعتبر مستجمع المياه أهلاً لإدراجه في البرنامج إلا إذا كان يضم في عداد سكانه ما لا يقل عن 60% من القبليين والمنبوذين المصنفين. وسيسعى البرنامج ضمن هذا الإطار إلى تطوير آليات تكفل إيلاء اهتمام خاص إلى المجموعات المهمشة أي إلى النساء والأطفال والشباب الذين يعانون من البطالة الكلية أو

الجزئية، والمجموعات القبلية البدائية، والعاملين في زراعة التلال، والمزارعين المعدمين والحديين، والطوائف المصنفة. ومن الأدوات التي ستستخدم من اجل تحقيق هذا الهدف الاضطلاع بعمليات تقدير تشاركي واسعة النطاق في المناطق الريفية من أجل وضع خرائط الفقر، وتحديد أنشطة ذاتية الاستهداف وإطلاق برامج مكثفة للتوعية.

13- وسيطبق النهج الشامل للجميع بالاستعانة بمجموعة واسعة من التدخلات والوسائل مما يوفر نطاقا عريضا من الخيارات لمختلف الفئات من الأفقر إلى الأقل فقرا نسبيا. ومن هذه الخيارات العمل المأجور والقروض الصغيرة والاستثمار في الزراعة وما يتصل بها من أنشطة. وفضلاً عن هذا سيكفل توفير أجور متساوية لكل النساء المشاركات. فعلى الرغم من أن المجتمعات القبلية هي أحرص على المساواة بين الجنسين من المجتمعات غير القبلية فإن هناك مجالين رئيسيين لا تتوافر فيهما المساواة بين الجنسين وهما إمكانات الحصول على حقوق الملكية والمشاركة في اتخاذ القرارات (العامة) على صعيد المجتمعات المحلية. وسيعتمد نهج من شقين من اجل ضمان مشاركة النساء على نحو نشط: (i) توفير الدعم لأنشطة محددة للنساء لا سيما من اجل تشكيل مجموعات عون ذاتي للادخار والتسليف؛ (ii) العمل من اجل دمج النساء دمجاً كاملاً في الأنشطة الرئيسية.

باء- أهداف البرنامج ونطاقه

14- يهدف البرنامج إلى ضمان تحسين سبل معيشة الأسر القبلية الفقيرة وأمنها الغذائي على نحو مطرد من خلال تشجيعها على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة لها بطريقة تتسم بالكفاءة والتكافؤ والإدارة الذاتية والاستدامة ومن خلال تطوير مشروعات زراعية وغير زراعية[2].

15- وسيعمل البرنامج، من اجل تحقيق ذلك، على: (i) بناء قدرة المجموعات الهامشية (المزارعون المعدمون والحديون، والنساء)، والعمل مع الأفراد أو مؤسساتهم القاعدية من أجل تحسين قدرتهم على وضع خطط التنمية الخاصة بهم وتنفيذها وإدارتها والتفاوض من أجل تعزيز حقوقهم؛ و(ii) النهوض بإمكانات وصول السكان القبليين الفقراء إلى الأراضي والمياه والغابات وتعزيز إنتاجية هذه الموارد بطرق مستدامة بيئيا وعادلة اجتماعيا؛ (iii) تشجيع وتيسير تطوير مشروعات غير زراعية تركز على احتياجات الأسر القبلية الصغيرة؛ (iv) مراقبة الاستحقاقات الغذائية الأساسية للأسر القبلية وضمان حصولهم على إمدادات الأغذية العامة؛ (v) تعزيز القدرة المؤسسية للهيئات الحكومية ومؤسسات الحكم الذاتي المحلي والمنظمات غير الحكومية وغيرها؛ (vi) الإفادة من معارف السكان الأصليين وقيمهم والأخذ بها ضمن الابتكارات التكنولوجية تسريعا للتنمية؛ (vii) تشجيع ظهور بيئة سياسات مواتية للقبليين ومناصرة لهم.

2 أنظر الذيل الرابع.

جيم- عناصر البرنامج

16- سيعتمد البرنامج من أجل تحقيق أهدافه المعلنة نهجا مرنا غير تقييدي ومتواصل لتمكين أصحاب المصالح من تحديد نطاق الأنشطة البرنامجية وتوقيتها وسرعتها وترتيبها. ولهذا، فإن الاستثمارات الملخصة فيما يلي ما هي إلا استرشادية عدداً ونوعاً[3].

17- **بناء القدرات من أجل التمكين** - إن الأهداف الرئيسية لهذا العنصر هي: (i) استحداث آليات فعالة من اجل تشجيع اتخاذ القرارات فعلاً على صعيد المجتمع المحلي؛ و(ii) تعزيز قدرات المجتمعات المحلية ومجموعات المصالح الخاصة لتمكينها من القيام بالتخطيط لتنميتها الخاصة وتنفيذها بل وحتى مساعدة المجتمعات المحلية الأخرى على أن تحذو حذوها؛ و(iii) تقوية قدرات وكالات الدعم، الحكومية وغير الحكومية، المسؤولة عن مساندة المجتمعات المحلية في جهودها الإنمائية.

18- **النهوض بموارد الرزق** - يتألف هذا العنصر من العناصر الفرعية التالية: (i) إدارة الأراضي والمياه؛ و(ii) الإدارة التشاركية للغابات؛ و(iii) تعزيز نظم الإنتاج؛ و(iv) البنى الأساسية المجتمعية. وسينشئ البرنامج صندوقاً لإدارة الأراضي والمياه لتمويل أشغال تنمية مستجمعات المياه التي تختارها المجتمعات المحلية بتوجيه من الخبراء التقنيين. وسيعتمد البرنامج نهجاً كلياً في تنمية مستجمعات المياه الصغرى يشترك فيه المهندسون والخبراء الزراعيون مع المجتمع المحلي منذ البداية. وسينشئ البرنامج أيضاً صندوقاً مرناً للإدارة التشاركية للغابات غرضه تمويل مزيد من المنتجات الحرجية غير الخشبية الطبيعية منها والمولدة وغير ذلك من الأنواع التي تختارها المجتمعات المحلية. وسيمول البرنامج، فضلاً عن ذلك، تكاليف إنشاء لجان صندوق إدارة الغابات وتدريبها ووضع الخطط الصغرية وتحديد حدود المناطق وإنشاء المشاتل والقيام بالبحوث والدراسات العملية وإعادة إحياء المنتجات الحرجية غير الخشبية ودعم تسويقها وتصنيعها.

19- ستعزز تنمية الزراعة والبستنة من خلال توفير التدريب وتقديم البيانات التوضيحية في مجالات الممارسات الاستنباتية المحسنة، والأصناف المحسنة وتغيير تعاقب المحاصيل ودورتها والمزج بين الزراعة المتنقلة (بودو) والثابتة على أراضي الزراعة المتنقلة من خلال الجمع بين زراعة الأشجار والمحاصيل السنوية. ومن أنشطة البرنامج المقررة أيضا اختيار وتدريب متطوعين زراعيين على مستوى القرى، والقيام ببحوث ملاءمة في المزارع، وتشجيع إضافة القيمة في الزراعة من خلال التسويق وغيره من خدمات الدعم وتقديم المساعدة التقنية محليا وتعزيز القدرة الحركية. وستشمل أنشطة البرنامج في مجال تنمية المواشي والزراعة تدريب العاملين على تلقيح المواشي وتشخيص أمراضها البسيطة ومعالجتها، وتعزيز موثوقية سلسلة التبريد القائمة وإنشاء صندوق للأدوية البيطرية. وسيركز بشكل رئيسي على القطعان الصغيرة – من دواجن وخنازير وماعز – وعلى تربية الأسماك.

20- ودعما للخدمات المالية الريفية سيساند البرنامج تشجيع مجموعات العون الذاتي القائمة والجديدة وبناء قدراتها عن طريق استكمال مدخرات أعضائها وتيسير إنشاء الروابط مع المؤسسات المالية النظامية. وسينشئ البرنامج

3 للإطلاع على التفاصيل أنظر الذيل الثالث.

مجموعة صغيرة من الصناديق على مستوى وكالة التنمية القبلية المتكاملة لتقديم القروض إلى مجموعات العون الذاتي وتوفير التدريب في مجالي استحداث المشاريع والمهارات ودعم مرافق دعم المستفيدين (لا سيما الذين يزاولون أنشطة غير زراعية منهم) وتعزيز الوعي بالمجتمعات القبلية في صفوف المصرفيين. ولما كان البرنامج يهدف إلى ربط مجموعات العون الذاتي بنظام التسليف القائم فإنه لن يقوم بعمليات إقراض مباشرة. وسينشئ البرنامج أيضا صندوقا مرنا للبنى الأساسية المجتمعية الغرض الأساسي منه سد الفجوات القائمة في البنى الأساسية الرئيسية. ومن البنى الأساسية المؤهلة للحصول على تمويل، على سبيل المثال لا الحصر، إمدادات مياه الشرب، وتحسين الطرق الريفية، ومرافق التخزين (مصارف الأغذية وإمدادات نظام التوزيع العام والمنتجات الحرجية غير الخشبية والزراعية) وورشات عمل المجتمعات والأفراد الذين يزاولون أنشطة غير زراعية والبنى الأساسية الاقتصادية (كالمطاحن والمعاصر التي تديرها مجموعات العون الذاتي أو المجتمعات المحلية؛ والمباني المجتمعية).

21- **دعم المبادرات الخاصة بالسياسات** – اتخذت حكومة ولاية أوريسا منذ وضع البرنامج عددا من الخطوات الهامة الرامية إلى معالجة عدد من قضايا السياسات الأساسية. لهذا فإن البرنامج بدعمه لعنصر المبادرات الخاصة بالسياسات سيساند تنفيذ هذه المبادرات عن طريق: (i) إنشاء صندوق للدفاع القانوني لمساعدة السكان القبليين والمنظمات غير الحكومية في القضايا التي يرفعونها بشأن نقل الأراضي واستعادتها؛ (ii) إنشاء فرق جوالة من اجل تحري القضايا وإنفاذ قرارات استعادة الملكية؛ (iii) تمويل عمليات مسح الأراضي. كذلك فإن البرنامج سيمول إجراء دراسات عن قضايا سياسات رئيسية وسيدخل في حوار مع حكومة ولاية أوريسا بشأن مجالات السياسات الأخرى التي لم يتم التوصل إلى حلها وذلك في سياق جدول زمني للعمل متفق عليه[4]. وترد في الذيل الخامس قائمة بقضايا السياسات الرئيسية وجدول زمني للإجراءات بشأنها.

22- **صندوق المبادرات الإنمائية** – من المقرر أن ينشئ البرنامج صندوقا للمبادرات الإنمائية هدفه توفير المرونة اللازمة لنقل أموال إضافية لمناطق الطلب بناء على رغبة المجتمعات المحلية المعبر عنها من خلال عمليات التخطيط التشاركية. وسيتيح هذا الصندوق أيضاً تنفيذ أي أنشطة أخرى ذات صلة يثبت جدواها وجاذبيتها أثناء تنفيذ البرنامج.

23- **إدارة البرنامج** – سيمول البرنامج بموجب هذا العنصر ما يلي: (i) نفقات تشغيل وحدة دعم البرنامج على مستوى الولاية ووكالات التنمية القبلية المتكاملة؛ (ii) تكاليف تدريب الموظفين؛ (iii) حلقات العمل التعريفية وحلقات عمل الاستعراضات السنوية بما فيها حلقات عمل الأطراف ذات المصلحة؛ (iv) تكاليف إنشاء نظام للرصد والتقييم بما فيه توثيق العمليات؛ (v) وضع طرائق اتصالات مناسبة تراعي اللغات المحلية والتقاليد الشعبية؛ و'6' توثيق المعارف الأصلية مع التركيز بشكل خاص على إدارة الموارد الطبيعية.

24- **مناولة الأغذية** – سيغطي هذا العنصر تكاليف نقل مساعدات برنامج الأغذية العالمي الغذائية وتخزينها وتوزيعها ورصد استخدامها.

4 وترد في الذيل الخامس قائمة بقضايا السياسات الرئيسية وجدول زمني للإجراءات بشأنها.

دال- التكاليف والتمويل

25- يقدر إجمالي تكاليف البرنامج على مدى عشر سنوات بأسعار ديسمبر/كانون الأول 2001 بما فيها تكاليف الطوارئ والضرائب والرسوم بنحو 648 4 مليون روبية (أي نحو 91.2 مليون دولار). وأكبر بند في هذه التكاليف هو تعزيز موارد الرزق الذي يمثل 70% من التكاليف الأساسية. ويتألف هذا البند من ثلاثة صناديق مرنة هدفها تمويل تدخلات البرنامج الموجهة نحو الإنتاج. ويندرج البرنامج في إطار الآلية الإقراضية لآلية التسليف المرنة ويتضمن إجراء استعراضين اثنين[5].

26- سيمول القرض المقترح من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وقدره 20.0 مليون دولار أمريكي تقريباً، نسبة 21.9% من تكاليف البرنامج بينما ستمول منحة إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، وقدرها 40.0 مليون دولار أمريكي، 43.9% من مجموع تكاليف البرنامج. وقد وافق برنامج الأغذية العالمي على المساهمة بمبلغ 12.3 مليون دولار أمريكي (13.5%) على شكل مساعدات غذائية، وتساهم حكومة ولاية أوريسا بمبلغ 9.6 مليون دولار أمريكي (10.5 في المائة) بينما يساهم المستفيدون بمبلغ 8.9 مليون دولار أمريكي (9.7%)؛ ومؤسسات التمويل الرسمية بمبلغ 000 376 دولار أمريكي (0.4%).

5 أنظر الذيل الخامس.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف- بناء القدرات من أجل التمكين					
تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز الإدارة	5 513	332	5 846	6	8
تنمية مهارات المستفيدين	1 284	131	1 415	9	2
بناء قدرات وكالات الدعم	746	73	819	9	1
المجموع الفرعي	**7 543**	**536**	**8 079**	**7**	**10**
باء- تعزيز موارد الرزق					
إدارة الأراضي	41 617	84	41 701	-	54
الإدارة التشاركية للأحراج	4 644	19	4 662	-	6
النهوض بنظم الإنتاج					
• تنمية الزراعة والبستنة	645	84	729	11	1
• تنمية تربية المواشي وتربية الأحياء المائية	396	55	452	12	1
• الخدمات المالية الريفية	2 490	17	2 507	1	3
المجموع الفرعي للنهوض بنظم الإنتاج	**3 532**	**155**	**3 687**	**4**	**5**
البنى الأساسية المجتمعية	4 071	-	4 071	-	5
المجموع الفرعي	**53 863**	**258**	**54 121**	-	**70**
جيم- دعم المبادرات الخاصة بالسياسات	1 632	59	1 691	4	2
دال- دعم صندوق مبادرات التنمية	4 449	234	4 683	5	6
هاء- إدارة البرنامج					
• **على صعيد الدائرة**	6 730	268	6 998	4	9
• **على صعيد الولاية**	1 196	59	1 255	5	2
المجموع الفرعي	**7 926**	**327**	**8 253**	**4**	**11**
واو- مناولة الأغذية	729	-	729	-	1
مجموع التكاليف الأساسية	**76 142**	**1 414**	**77 557**	**2**	**100**
الطوارئ المادية	2 547	42	2 589	2	3
طوارئ الأسعار	10 853	155	11 008	1	14
مجموع تكاليف البرنامج	**89 543**	**1 611**	**91 154**	**2**	**118**

(أ) يعود التباين في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الصندوق		حكومة ولاية أوريسا		المستفيدون		برنامج الأغذية العالمي		إدارة التنمية الدولية		المؤسسات المالية النظامية		المجموع		نقد أجنبي	العملة المحلية (بدون ضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف- بناء القدرات من أجل التمكين	2 203	31.3	352	5.0	-	-			4 472	63.6	-	-	7 027	7.7	397	6 278	352
تمكين المجتمعات وإدارتها	527	31.4	84	5.0	-	-	-	-	1 069	63.7	-	-	1 680	1.8	155	1 441	84
تنمية مهارات المستفيدين	298	31.4	47	5.0	-	-	-	-	604	63.7	-	-	949	1.0	85	817	47
بناء قدرات وكالات الدعم	**3 027**	**31.3**	**484**	**5.0**	-	-	-	-	**6 145**	**63.6**	-	-	**9 656**	**10.6**	**637**	**8 535**	**484**
المجموع الفرعي																	
باء- تعزيز موارد الرزق	10 211	20.5	1 549	3.1	6 480	13.0	11 372	22.8	20 308	40.7	-	-	49 915	54.8	95	49 143	677
إدارة الأراضي والمياه	1 350	23.8	185	3.3	497	8.8	945	16.7	2 690	47.5	-	-	5 667	6.2	22	5 547	98
الإدارة التشاركية للأحراج																	
• النهوض بنظم الإنتاج	240	28.4	119	14.1	-	-	-	-	486	57.5	-	-	845	0.9	96	698	51
• تنمية لزراعة والبستنة																	
• تنمـية تربـية المواشي وتربية	133	25.9	111	21.6	-	-	-	-	269	52.5	-	-	512	0.6	64	416	32
المائيات	222	8.8	4	0.2	1 469	58.5	-	-	441	17.6	376	15.0	2 513	2.8	18	2490	4
الخدمات المالية الريفية																	
المجموع الفرعي للنهوض بنظم الإنتاج	**594**	**15.4**	**234**	**6.0**	**1 469**	**38.0**	-	-	**1 196**	**30.9**	**376**	**9.7**	**3 870**	**4.2**	**178**	**3 604**	**88**
البنى الأساسية لمجتمعية	1 442	28.4	330	6.5	437	8.6	-	-	2 866	56.5		-	5 075	5.6	-	4 974	102
المجموع الفرعي	**13 598**	**21.1**	**2 298**	**3.6**	**8 884**	**13.8**	**12 317**	**19.1**	**27 055**	**41.9**	**376**	**0.6**	**64 528**	**70.8**	**295**	**63 268**	**965**
جيم- دعم المبادرات الخاصة بالسياسات	608	31.6	91	4.7	-	-	-	-	1 226	63.7	-	-	1 924	2.1	68	1 778	79
دال- صندوق مبادرات التنمية	1 545	33.0	-	-	-	-	-	-	3 138	67.0	-	-	4 683	5.1	234	4 449	-
هاء- إدارة البرنامج	932	11.5	5 268	65.3	-	-	-	-	1 872	23.2	-	-	8 072	8.9	310	7 603	159
• على صعيد الدائرة	286	19.9	573	39.8	-	-	-	-	579	40.3	-	-	1 437	1.6	67	1 322	48
• لى صعيد الولاية	**1 218**	**12.8**	**5 840**	**61.4**	-	-	-	-	**2 451**	**25.8**	-	-	**9 509**	**10.4**	**377**	**8 925**	**207**
المجموع الفرعي	-	-	854	100.0	-	-	-	-	-	-	-	-	854	0.90	-	854	-
واو- مناولة الأغذية	**19 996**	**21.9**	**9 567**	**10.5**	**8 884**	**9.7**	**12 317**	**13.5**	**40 015**	**43.9**	**376**	**0.4**	**91 154**	**100.0**	**1 611**	**87 808**	**1 735**
مجموع الصرف																	

(أ) يعود التباين في المجاميع إلى تقريب الأرقام

هاء- التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

27- سيتم توريد جميع السلع والخدمات وفق المبادئ التوجيهية للصندوق وإدارة التنمية الدولية. وستكون سائر الأشغال صغيرة وستقوم بتنفيذها لجان تنمية القرى. وإذا ما دعت الحاجة إلى توريد من مقاولين، فإن الإجراءات ستسير وفق المبادئ التوجيهية لبعثة مستجمعات المياه الحكومية. ولن تكون هناك حاجة إلى مركبات كثيرة وهذه ستورد في أوقات مختلفة وبالتالي لن يخضع شراؤها لإجراءات العطاءات الدولية التنافسية. وستلزَّم عمليات دعم التنفيذ لمنظمات معروفة غير حكومية ولوكالات تنفيذ أخرى. وستورد خدمات المنظمات غير الحكومية من خلال تطبيق عملية من مرحلتين (التأهيل المسبق وتقديم العطاء). وسينص في العقود السنوية التي تبرم بين وكالات التنمية القبلية المتكاملة والمنظمات غير الحكومية على إجراءات التوريد التي ينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تعتمدها.

28- وسيسمح بالتوريد المباشر بأحكام وشروط يقرها الصندوق للسلع والخدمات التي تزيد قيمتها عن 000 10 دولار أمريكي ولا تتجاوز 000 25 دولار أمريكي. وعلى وحدة دعم البرنامج أن تزود الصندوق وإدارة التنمية الدولية، من خلال حكومة الولاية، بنسخ عن شروط العطاءات والوثائق المتصلة بتوريد الخدمات الاستشارية لاستعراضها وإقرارها مسبقاً. وسينفق القرض المقترح من الصندوق وقدره 20 مليون دولار أمريكي على مدى عشر سنوات. وعملاً بمبادئ آلية الإقراض المرنة للصندوق فقد اقتصر في تحديد فئات القروض على مصروفات المرحلة الأولى فحسب. وسيخصص باقي الأموال بعد استعراضات تفصيلية في السنة البرنامجية الثالثة والسنة البرنامجية السابعة[6]. ويقوم الصندوق بالصرف استناداً إلى كشوف صرف مصدقة إلا في حالة العقود التي تتجاوز قيمتها 000 50 دولار، إذ يشترط أن تكون كشوف صرفها موثَّقة بشكل كامل.

29- ستمسك كل المؤسسات المعنية بما فيها وحدة دعم البرنامج ووكالات التنمية القبلية المتكاملة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الموفرة للخدمات ولجان تنمية القرى ومجموعات العون الذاتي سجلات وحسابات منفصلة لمصروفات البرنامج. وتقوم وكالة التنمية القبلية المتكاملة المعنية بجمع الحسابات على مستوى الدائرة وتحيلها إلى وحدة دعم البرنامج على مستوى الولاية. وتراجع هذه الحسابات سنوياً من قبل محاسب قانوني وتخضع للتدقيق من جانب مراجع الحسابات العام للهند عملاً باللوائح الرسمية.وسترفع نسخ مصدقة عن تقارير مراجعة الحسابات والبيانات المالية بما في ذلك رأي منفصل عن بيانات الصرف المصدقة إلى الصندوق ودائرة التنمية الدولية في غضون ستة أشهر من انتهاء فترة تقديم التقارير. وستقوم المنظمات غير الحكومية المتعاقدة بتقديم بيانات مراجعة مرتين في السنة بشكل ومضمون ترتضيهما وحدة دعم البرنامج. ولوحدة دعم البرنامج أن تقوم، إن وجدت ذلك ضرورياً، بإجراء استعراضات مالية مفصلة لحسابات المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالموارد التي يقدمها البرنامج. وفيما يتعلق بلجان تنمية القرى، فإنه سيجري ضمن المجتمعات المحلية إنشاء لجان فرعية اجتماعية لمراجعة الحسابات. وستقوم وكالات التنمية القبلية المتكاملة بالتعاقد مع محاسبين قانونيين لمراجعة حسابات لجان تنمية القرى. أما حسابات مجموعات العون الذاتي فتقوم المنظمة غير الحكومية المتعاونة بمراجعتها.

6 ترد العوامل التحفيزية للانتقال إلى المراحل اللاحقة في الذيل السادس.

واو- التنظيم والإدارة والرصد والتقييم

30- ستضطلع وزارة الشؤون القبلية، على الصعيد المركزي، وإدارة الطوائف المصنفة، والقبائل المصنفة على صعيد الولاية بدور الوكالتين المحوريتين للبرنامج[7]. وسيكون للبرنامج، على صعيد الولاية، هيكلية إدارية من ثلاثة مستويات على النحو التالي: (i) مجموعات العون الذاتي ولجان تنمية القرى بصفتها وكالات التنفيذ الرئيسية على المستوى القاعدي؛ و(ii) وكالات التنمية القبلية المتكاملة على مستوى الدوائر؛ و(iii) وحدة دعم البرنامج ضمن إدارة تنمية الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة على مستوى الولاية. وسيسند كل مستوى عموماً إلى منظمة غير حكومية متعاونة مهمتها توفير الدعم لمجموعات العون الذاتي ولجان تنمية القرى من أجل بناء القدرات والتخطيط للمشروعات الصغيرة والإشراف.

31- وعلى صعيد المجتمع المحلي، ستكون جمعية القرية (بالي سابها) على مستوى القرية الطبيعية هي الوحدة الرئيسية لأغراض التخطيط والتنفيذ ورصد أنشطة البرنامج. وسيتألف ثلثا أعضاء أي لجنة من لجان تنمية القرى من هيئات مكاتب مجموعات العون الذاتي ومجموعات ولجان المستخدمين وتختار جمعية القرية الثلث الباقي على أن يضم عضوين من مؤسسات الإدارة المحلية. وقد تستدعي الحاجة في بعض مستجمعات المياه تشكيل لجان من عدة مجتمعات محلية لإدارة الموارد المشاع أو الأنشطة الجماعية. ويقوم فريق من المتطوعين من القرى بتوفير الخدمات التقنية لأفراد المجتمع المحلي بالتعاون مع وكالات الدعم.

32- وعلى صعيد الدوائر، سيجري تعزيز وكالات التنمية القبلية المتكاملة القائمة، بمعدل وكالة لكل دائرة برنامجية، كيما تقوم بتنسيق تنفيذ البرنامج. وستستعيد هذه الوكالات مرونتها التشغيلية واستقلالها الذاتي بوصفها جمعيات مسجلة وستوسع إداراتها بإضافة أعضاء غير حكوميين إلى هيئات الإدارة. وستشمل عملية استعادة وكالات التنمية القبلية المتكاملة لاستقلالها الذاتي تمكينها من إدارة حسابات مصرفية ووضع قواعد مالية وقواعد موظفين خاصة بها والتعاقد مع منظمات غير حكومية وغيرها من هيئات توفير الخدمات. وستتصل وكالات التنمية القبلية المتكاملة بالمنظمات غير الحكومية لمساعدة قرى البرنامج في مجالات التعبئة الاجتماعية وبناء القدرات والتخطيط التشاركي. وستقوم المنظمات غير الحكومية بتوظيف منشطين في القرى. وسيتم النص على مسؤوليات المنظمة غير الحكومية المتعاونة في مذكرة تفاهم بين وكالة التنمية القبلية المتكاملة والمنظمة غير الحكومية يقرها الصندوق وإدارة التنمية الدولية صيغة ومضموناً. وإذا ما قررت وكالة التنمية القبلية المتكاملة ووحدة دعم البرنامج عدم توافر منظمات كفؤة غير حكومية لتعمل شريكة للبرنامج لشؤون التعبئة الاجتماعية جاز لوحدة دعم البرنامج أن تقترح على الصندوق وإدارة التنمية الدولية السماح لوكالة التنمية القبلية المتكاملة أن تقوم مباشرة بإطلاق أنشطة لتمكين المجتمع المحلي وبناء قدراته. وتلقى المنظمات غير الحكومية المتعاونة الدعم من المنظمات غير الحكومية التقنية وغيرها من الجهات الموفرة للخدمات في القطاع الخاص و/أو الإدارات المكلفة بالتنفيذ المسؤولة عن التدريب والدعم التقني وغيره.

7 أنظر الذيل السابع.

33- أما على صعيد الولاية، فستشكل لجنة توجيهية للبرنامج برئاسة الأمين العام (أو من ينوب عنه) وتضم ممثلين عن مدير البرنامج الخاص[8]، والإدارات الرئيسية المكلفة بالتنفيذ وبعثة مستجمعات المياه، وخبراء تنمية مستقلين، وممثلين عن البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية ومصرف تطوير الصناعات الصغيرة في الهند والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث، ومفوض شؤون القبائل المصنفة والطوائف المصنفة، بصفة عضوٍ وأمين. وتكون مهمة هذه اللجنة توجيه البرنامج بشأن السياسات عموماً. وبالمقابل ستكون وحدة دعم البرنامج ضمن إدارة تنمية القبائل المصنفة والطوائف المصنفة برئاسة مدير برنامج متفرغ يكون مسؤولاً أمام المفوض/الأمين في إدارة القبائل المصنفة والطوائف المصنفة. وستتألف وحدة دعم البرنامج من مجموعة صغيرة من الموظفين المهنيين المتفرغين.

34- سيتم رصد البرنامج وتقييمه من حيث المدخلات والمخرجات والتأثير. وسيجري التعاقد مع وكالة رصد وتقييم متخصصة لوضع نظام لمعلومات الإدارة. وسيركز على الرصد والتقييم التشاركي لمساعدة المجتمعات المحلية على رصد تقدمها وتقييم أدائها وتحديد قضايا التنفيذ بنفسها. وكذلك سيتم التعاقد مع موفري خدمات مؤهلين للاضطلاع دورياً بعمليات تقدير الأثر، وبدراسات موضوعية وتشخيصية، ومسوح تغذوية، وعمليات رصد للبيئة.

زاي- المبررات الاقتصادية

35- سيعود البرنامج بنفع مباشر على نحو 000 338 شخص ينتمون إلى 000 75 أسرة. وسيخلف دعم البرنامج لبحوث الملاءمة ولبيانات العملية في مجالي الزراعة والحراجة الزراعية آثارا واسعة النطاق وطويلة الأمد على تنمية المنطقة. وستفيد المجتمعات المحلية المستفيدة عموماً من تعزيز المؤسسات المحلية بما فيها ما يزيد عن 000 1 لجنة لتنمية القرى و200 3 مجموعة للعون الذاتي.

36- لما كان البرنامج قائما على الطلب فإن تقديرات التأثير على الإنتاج تبقى افتراضية. ومع ذلك فإن النماذج المالية تشير إلى زيادة في المخرجات الغذائية قدرها 592 20 طناً من الأرز غير المقشور، و268 2 طنا من الراجي، و916 83 طنا من الذرة، و512 1 طنا من البقول، و940 5 طنا من البازلاء الهندية، و616 5 طنا من البنجر ومن شأن تطبيق تقنيات حفظ الرطوبة في المرتفعات والأراضي الواطئة أن يزيد دخولها بنسبة تتجاوز مائة في المائة. وتبدو إجراءات التحول عن الزراعة المتنقلة مغرية أيضا. وبالتالي فإن البرنامج سيؤثر إيجابيا على الأمن الغذائي الأسري. وسيؤدي تيسير الحصول على الخدمات المالية بشروط محسنة من خلال مجموعات العون الذاتي ومصارف الحبوب التي تديرها المجتمعات المحلية إلى خفض حجم الموارد التي تنفقها الأسر لسد ديونها. وستغطي الحدائق المنزلية جوانب النقص التغذوية المعروفة.

37- وسيكون للبرنامج تأثير كبير على تمكين المرأة إذ إنه يحرص على مشاركتها الفعالة في كل الأنشطة ويشدد بقوة على بناء قدراتها القيادية والإدارية. أما تدخلات البرنامج في مجال إدارة الموارد الطبيعية فإنها، بالمقابل، ستثير بعض القضايا المتصلة بإعادة التوزيع والعدالة. وسيتعين أن يتم على الصعيد المحلي تطوير الاستراتيجيات الهادفة إلى

8 البرنامج الخاص لمنطقة كورابوت وبولانجير وكالاهاندي الذي تموله حكومة الهند.

الحد من وطأة الآثار السلبية على الفئات المحرومة من خلال استهداف هذه المجموعات تحديداً بأنشطة أخرى مدرة للدخل، مثلاً.

حاء- المخاطر

38- ينطوي الإخفاق في تعزيز المؤسسات المجتمعية وفي نقل مسؤولية إدارة الأنشطة الإنمائية إلى المجتمعات المحلية على خطر كبير. ولا بد للبرنامج أن يدرأ هذا الخطر بالتشديد على بناء قدرات المجتمعات المحلية. وقد يصعب، ثانياً، التغلب على مواقف الاتكال لدى المجتمعات المحلية وعلى الوصاية الأبوية للحكومة. ومما يخفف من هذا الخطر الرغبة الأصيلة الكامنة لدى السكان القبليين في الاعتماد على الذات مدعومة بأنشطة قوية للتوعية وبناء القدرات. وقد يصعب، ثالثاً، جنب منظمات كفؤة غير حكومية وتحقيق علاقات عمل منسجمة ضمن برنامج حكومي. لذلك، فإن على البرنامج، منذ البداية، أن يشدد بوضوح على ضرورة فهم أدوار الشركاء المعنيين ومسؤولياتهم. رابعا، ينطوي التركيز على إعادة هيكلة وكالات التنمية القبلية المتكاملة على خطر متأصل جرى تخفيفه من خلال اقتراح إصلاحات مؤسسية جادة. خامساً، قد يؤدي تعزيز جمعيات القرى (بالي سابها) وتخصيص موارد مالية ضخمة لها إلى تأجيج الصراع ضمن هيئاتها التنفيذية (غرام بانشايات). ويمكن الحد من هذا الاحتمال بإنشاء روابط مع مؤسسات الإدارة المحلية. وسادسا، قد تتعذر متابعة المبادرات الخاصة بالسياسات بسبب انعدام الإرادة السياسية ويمكن الحد من هذا الخطر باعتماد إطار مبرمج من الاستعراضات المستمرة بمعالم ثابتة وجدول زمني للعمل[9].

طاء- التأثير على البيئة

39- من المتوقع عموما أن يكون للبرنامج تأثير إيجابي على البيئة وأن يعود عليها بالنفع لا سيما وأن أكبر عناصره، وهو إدارة الأراضي والمياه، يهدف إلى إصلاح البيئات المتدهورة وتحسين صون الموارد وإدارتها. ومن الآثار الإيجابية المتوقعة تحسين حفظ المياه وتطوير زراعة سليمة ومستدامة بيئيا من خلال تدابير منها الحد من الانسياب السطحي وتعزيز قدرة التربة على حفظ الرطوبة وتحسين الغطاء النباتي للأراضي الحرجية المتدهورة والمنحدرات. لهذا، فقد صنف البرنامج ضمن الفئة باء من مشاريع الصندوق مع توصية بالعمل على تجنب عدد من المخاطر أو تخفيفها. ويقر البرنامج، امتثالا لنتائج تحديد الأثر البيئي ونطاقه، بضرورة إدراج الوعي البيئي كجزء أساسي من تدريب المجتمعات المحلية. والترتيبات متخذة أيضاً من أجل القيام برصد البيئة.

ياء- السمات الابتكارية والروابط مع الإطار الاستراتيجي للصندوق

40- للبرنامج سمات ابتكارية عديدة تنسجم مع استراتيجية الصندوق العملية. وسيمثل تمكين السكان القبليين هدفا محددا باعتباره عاملا أساسيا في تمكين السكان القبليين من اتباع أشكال من التنمية الاقتصادية الاجتماعية تتوافق مع هويتهم ومن اتخاذ القرارات الخاصة بهم بشأن مدى استمرار صلاحية القيم القبلية. ويعمل البرنامج على ضمان وصول السكان القبليين إلى الموارد الطبيعية من خلال إعمال التغييرات في السياسات التي سُنَّت لإعطائهم حقوقا أكيدة

9 أنظر الذيل الخامس.

فـــي أراضـــيهم ولتشجيع الحوار بشأن قضايا التكافؤ على صعيد المجتمعات المحلية من خلال عملية تخطيط تشاركي لضمان إمكانات الوصول المتكافئ للمجموعات المهمشة إلى الموارد المشاع. ويسهم البرنامج أيضا في تعزيز إمكانات حصول السكان القبليين على خدمات مالية ووصولهم إلى الأسواق. ويشجع البرنامج على تنويع الدخل لتوزيع المخاطر من خلال دعم إضافة القيمة للمنتجات الحرجية غير الخشبية والتجهيز الزراعي وغير ذلك من الأنشطة غير الزراعية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

41- تشـــكل اتفاقـــية القرض بين حكومة الهند والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساســـها تقديـــم القـــرض المقترح إلى المقترض. ويرد موجز للضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

42- وجمهورية الهند مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

43- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع- التوصية

44- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الهند قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ستة عشر مليونا وخمسين ألف (16 050 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 أبريل/نيسان 2042، وأن يـــتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد% (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكـــون مطابقـــة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 19 أبريل/نيسان 2002)

1 - ستنفذ أنشطة البرنامج في ولاية أوريسا (الولاية) باستعمال خدمات المنظمات غير الحكومية والجهات المختصة الأخرى بتوفير الخدمات. وسيتم تنفيذ البرنامج على ثلاث مراحل. وستتولى عمليات استعراض المراحل تحليل المؤشرات المخصوصة، المعروضة تفصيلاً في اتفاقية القرض، والتي ستُستخدم كعوامل تحفيزية ليؤكد الصندوق تمويله للمراحل التالية من البرنامج ولتصميمها التفصيلي اللاحق.

2 - تكفل الولاية أن تضم القرى المختارة في ظل المشروع نسبة لا تقل عن 60% من السكان المنتمين إلى القبائل والطوائف المصنفة، وأنها ستمتثل بغير ذلك إلى معايير انتقاء متفق عليها بين الصندوق والحكومة.

3 - تضطلع إدارة تنمية القبائل المصنفة والطوائف المصنفة بالمسؤولية الشاملة عن تنفيذ البرنامج.

4 - (أ) تنتظر حكومة الهند (الحكومة) الحصول على منحة (منحة من منح إدارة التنمية الدولية) من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عبر إدارة التنمية الدولية، بمقدار يقرب من أربعين مليون (000 000 40) دولار أمريكي لتمويل جانب من البرنامج، بشروط وأوضاع تُحدد في اتفاقية المنحة (اتفاقية منحة إدارة التنمية الدولية).

(ب) تنتظر الحكومة الحصول على مساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي تكافئ قيمتها اثني عشر مليوناً وثلاثمائة ألف (000 300 12) دولار أمريكي (المساعدات الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي)، لمساندة العناصر الفرعية لإدارة الأراضي والمياه، والإدارة التشاركية للغابات، وتنمية الزراعة والبستنة، بشروط وأوضاع يتم الاتفاق عليها بين المقترض وبرنامج الأغذية العالمي.

5 - يوافق الصندوق على تقديم قرض إلى الحكومة بمبلغ أصلي قدره ستة عشر مليوناً وخمسون ألف (000 050 16) وحدة من حقوق السحب الخاصة بغرض تمويل البرنامج.

6 - تستخدم الحكومة وكل طرف من أطراف البرنامج حصيلة القرض حصراً في تمويل النفقات المستوفية للشروط طبقاً لاتفاقية القرض والشروط العامة. ودون الحد من الطابع العام لما تقدم، فإن من المتفق عليه والمفهوم أن سياسة الصندوق تتمثل في عدم استخدام حصيلة القرض في تسديد الضرائب، بما في ذلك (ودون الاقتصار عليها) أي ضرائب مفروضة على استيراد، أو توريد، أو إمداد أية بضائع، أو أشغال عامة، أو خدمات ممولة من القرض.

7 - (أ) تفتح وحدة دعم البرنامج وتحتفظ بعد ذلك بحساب جار بالروبية الهندية في مصرف تقترحه الوكالة القائدة للبرنامج ويرتضيه الصندوق وذلك لعمليات البرنامج (حساب برنامج وحدة دعم البرنامج). وتسعى هذه الوحدة لضمان حماية الحساب المذكور من تدابير المقاصة، أو الحجز، أو الضم بشروط وأوضاع تقترحها الوحدة ويرتضيها

الصـــندوق. ويتمـــتع مديـــر الـــبرنامج والموظف المالي و الإداري بصلاحية كاملة لتشغيل حساب برنامج وحدة دعم البرنامج.

(ب) تفتح كل وكالة من وكالات تنمية القبائل المصنفة وتحتفظ بعد ذلك بحساب جار بالروبية الهندية في مصـــرف تقـــترحه الوكالة ويرتضيه الصندوق، وذلك لعمليات البرنامج (حساب برنامج وكالة تنمية القبائل المصنفة). ويتمـــتع مديـــر البرنامج في كل وكالة من الوكالات المذكورة بالصلاحية الكاملة لتشغيل الحساب المعني من حسابات البرنامج لوكالات تنمية القبائل المصنفة.

(جـــ) تفتح كل لجنة من لجان تنمية القرى وتحتفظ بعد ذلك بحساب جار بالروبية الهندية في الفرع المحلي لمصـــرف تجـــاري، وذلـــك لعمليات البرنامج (حساب برنامج لجنة تنمية القرى). ويتمتع رئيس كل لجنة من اللجان المذكورة بالصلاحية الكاملة لتشغيل حساب البرنامج للجنة المعنية.

8 - (أ) وبالإضـــافة إلى حصيلة القرض، تتيح الحكومة لوكالة البرنامج القائدة وكل طرف آخر من أطراف الـــبرنامج، وفور الحاجة، الأموال، والمرافق، والخدمات، والموارد الأخرى التي قد يقتضيها الأمر من حين إلى آخر لتنفيذ البرنامج طبقاً لاتفاقية القرض.

(ب) ودون الحـــد مـــن الطـــابع العام للفقرة (أ) أعلاه، تكفل الحكومة أن تتيح الولاية إلى الوكالة القائدة للبرنامج أموالاً مقابلة من مواردها الذاتية، بمبلغ إجمالي يقرب من 000 567 9 دولار أمريكي وفقاً لاتفاقية البرنامج.

(جـــ) ودون الحـــد من الطابع العام للفقرة (أ) أعلاه، تتيح الحكومة منحة إدارة التنمية الدولية والمساعدات الغذائـــية لبرنامج الأغذية العالمي إلى الوكالة القائدة للبرنامج وكل طرف آخر من أطراف البرنامج وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية حال توافرها.

9 - (أ) وفي غضون 90 يوماً من تاريخ النفاذ، تسمي الحكومة أو تعيّن، بموافقة الصندوق المسبقة، المراقب المالـــي والمراجع العام للحكومة أو أي مراجعين خارجيين آخرين يتم انتقاؤهم وفقاً لإجراءات ومعايير متفق عليها مع الصندوق لمراجعة الحسابات المتصلة بالبرنامج لكل سنة مالية إلى أن يحل موعد الإقفال.

(ب) تخضـــع الحكومة الحسابات والكشوف المالية المتعلقة بالبرنامج للمراجعة في كل سنة مالية على يد مـــثل أولـــئك المراجعين وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. وبموجب البند 9-3 من الشروط العامة، وبالإضافة إلى تقرير المراجعة المتعلق بالكشوف المالية، يوفر المراقب المالي و المراجع العام أو أي مراجع آخر ما يلي: (i) رأي منفصل عـــن كشـــوف الإنفاق المصدَّقة وتشغيل الحساب الخاص؛ (ii) خطاب إدارة منفصل يتناول مدى كفاية نُظم المحاسبة والمراقـــبة الداخلية. وتسلم الوكالة القائدة للبرنامج البنود المذكورة أعلاه إلى الولاية، والصندوق، والمؤسسة المتعاونة فـــي غضون ستة أشهر بعد انتهاء كل سنة مالية. وترفع الوكالة القائدة للبرنامج الرد على خطاب إدارة المراجعين إلى الصندوق خلال شهر واحد من تلقيه.

10 - تعيــن الولاية، في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ النفاذ، مديراً مؤهلاً ومخضرماً للبرنامج يرتضيه الصندوق. ويعمــل هذا المدير حتى نهاية المرحلة الأولى على الأقل، رهناً بالأداء المرضي على نحو ما تقرر الولاية بالاتفاق مع الصندوق، ويتمتع أي خليفة له بمؤهلات مماثلة، ويعمل في ظل شروط وأوضاع مماثلة، ويكون مقبولاً من الصندوق.

11 - ولأغــراض البرنامج تسعى كل وكالة من وكالات تنمية القبائل المصنفة إلى تعزيز استقلالها الذاتي كجمعية مسجَّلة وتوسيعه بحيث يمكن لها تشغيل الحسابات المصرفية، والتعاقد مع الموظفين من الحكومة أو من السوق الحرة، بما في ذلك المسؤول الإداري للبرنامج والموظف المالي والإداري، ووضع سياسات مستقلة فيما يتعلق بالشؤون المالية وشــؤون العامليــن. وتقوم لجنة مستوى المشروعات بتشكيل لجنة إدارة يرأسها المراقب المالي للدائرة، وذلك لتوفير الدعــم الإداري المنــتظم، بمــا في ذلك استعراض ورصد تنفيذ البرنامج. ويتم التعاقد مع كل الموظفين بموجب عقود سنوية قابلة للتجديد. وفي غضون 150 يوماً من تاريخ النفاذ، يتم التعاقد مع الموظفين الرئيسيين لكل وكالة من وكالات تنمــية القــبائل المصــنفة بمــا في ذلك المسؤول الإداري للبرنامج والموظف المالي والإداري لكل وكالة من وكالات المــرحلة الأولى. ولا تسمح الولاية بنقل الموظفين الحكوميين المنتدبين إلى تلك الوكالات، ما لم تتلق طلباً خطياً بذلك من لجنة مستوى المشروعات في وكالة تنمية القبائل المصنفة يحظى بموافقتها.

12 - وفــي خلال 120 يوماً من تاريخ النفاذ، ينبغي أن تكون اللوائح المتصلة بالشؤون المالية و العاملين لوكالات تنمية القبائل المصنفة للمرحلة الأولى قد أقرت.

13 - وفــي غضون 180 يوماً من تاريخ النفاذ تُعد كل وكالة من وكالات تنمية القبائل المصنفة في المرحلة الأولى قائمة مختصرة بأسماء المنظمات غير الحكومية القائمة بالتيسير وتوفير الموارد.

14 - تــبرم كــل وكالة لتنمية القبائل المصنفة اتفاقية مع كل لجنة من لجان تنمية القرى في دائرتها لتنفيذ البرنامج ونقــل حصــيلة القــرض (مذكــرة تفاهم لكل وكالة). وتنص كل مذكرة من مذكرات التفاهم مع وكالات تنمية القبائل المصنفة، وضمن جملة أمور، على ما يلي:

(أ) تعلن لجنة تنمية القرى التزامها بأهداف وغايات البرنامج، وتقوم، تحقيقاً لذلك، بتنفيذ أنشطة تخطيط وتنفيذ البرنامج على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاقية القرض وكُتيب تنفيذ البرنامج؛

(ب) تــنقل وكالــة تنمية القبائل المصنفة الأموال لأنشطة البرنامج إلى حساب برنامج لجنة تنمية القرى كمنحة، وذلك من حين إلى آخر، وبموجب خطط العمل والميزانيات السنوية؛

(جـ) تنشــئ لجــنة تنمــية القــرى لجاناً فرعية للمراجعة الاجتماعية والمالية ولجاناً فرعية تقنية حسب الاقتضاء؛

(د) تفتح لجنة تنمية القرى حساب برنامج لها؛

(هـ) يخضــع حســاب بــرنامج لجنة تنمية القرى وكشوفها المالية للمراجعة على يد وكالة تنمية القبائل المصنفة؛

(و) تمول لجنة تنمية القرى صيانة كل المنشآت المقامة في ظل عنصر البنى الأساسية المجتمعية، وتبرم اتفاقية مع أي سلطة معنية حسب الضرورة للقيام بمثل هذه الصيانة.

15 - تعد وحدة دعم البرنامج مشروع كُتيب تنفيذ البرنامج بأسرع ما يمكن على أن لا يتجاوز ذلك ستة أشهر بعد تاريخ النفاذ. وسيشمل هذا الكتيب، ضمن جملة أمور، ما يلي:

(أ) الاختصاصات ومسؤوليات التنفيذ المتعلقة بكل موظف وخبير استشاري في البرنامج؛

(ب) الكتيبات والإجراءات التشغيلية للبرنامج؛

(جـ) نظام الرصد والتقييم وإجراءاته؛

(د) وصف تفصيلي لترتيبات التنفيذ لكل عنصر من عناصر البرنامج؛

(هـ) نموذج لمذكرة التفاهم التي تبرمها وكالات تنمية القرى بشأن تنفيذ البرنامج.

16 - ترفع وحدة دعم البرنامج مشروع كتيب تنفيذ البرنامج إلى لجنة توجيه البرنامج للموافقة عليه. وبعد الحصول على هذه الموافقة تبعث الوكالة القائدة للبرنامج مشروع الكتيب إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة التماساً لما لديهما من ملاحظات على الكتيب والحصول على موافقتهما في غضون ثمانية أشهر من تاريخ النفاذ.

17 - تتعاقد وحدة دعم البرنامج مع وكالة متخصصة في الرصد والتقييم لتصميم نظام الرصد و التقييم في البرنامج. ويتمتع الفريق جماعياً بالخبرات في ميادين الطرق التشاركية، وتكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات، والطرق الإحصائية، وأساليب التنمية الريفية. ويشمل نظام الرصد و التقييم ما يلي:

(أ) جوانب التنظيم، والتوظيف، والموقع، والوضع، المتصلة بالهيئة أو الهيئات التي ستتحمل مسؤولية تنفيذ أنشطة الرصد والتقييم في إطار البرنامج؛

(ب) برنامج العمل ومخصصات الميزانية المقترحة لأنشطة الرصد والتقييم في البرنامج؛

(جـ) الجدول الزمني لتقارير الولاية إلى الصندوق؛

(د) نظام كمبيوتري لمعلومات الإدارة؛

(هـ) أي مسائل معقولة أخرى قد يطلبها الصندوق.

وتنجز وحدة دعم البرنامج نظام الرصد والتقييم في غضون 180 يوماً بعد تاريخ النفاذ، بعد مراعاة توصيات الصندوق، إن وجدت، وتنفّذ النظام بالتشاور مع الصندوق طيلة فترة تنفيذ البرنامج.

18 - تسعى الولاية إلى اتخاذ أي تدابير ضرورية لما يلي:

(أ) مـــنح كل وكالة لتنمية القبائل المصنفة الاستقلال الضروري فيما يتعلق بالشؤون المالية، والإدارية، وشـــؤون العامليـــن للاضطلاع بمسؤولياتها على نحو ما هو مدرج في الجدول 3 وفي كتيب تنفيذ البرنامج؛

(ب) ضمان التعاون بين الإدارات؛

(جـــ) تيسير تنفيذ البرنامج بغير ذلك.

19 - تســـعى الحكومة لضمان مواصلة استخدام الخبرات والتجارب المكتسبة خلال البرنامج من حيث استخدام نُهج مناسبة وفعالة للتنمية القبلية طيلة فترة تنفيذ البرنامج.

20 - وحدد ما يلي كوقائع إضافية لتعليق حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض:

(أ) أن يخلـــص الصندوق، بالتشاور مع الحكومة، إلى أن إلغاء أي تدبير قائم، أو إبطاله، أو تعليقه، أو تعديلـــه، أو أي تعديـــل آخـــر عليه، أو الإحجام عن اتخاذ أي تدبير جديد ضروري لتنفيذ البرنامج يؤدي، بصورة فعلية أو محتملة، إلى أثر مادي ضار على البرنامج أو على التزامات أي طرف من أطرافه بموجب وثائق القرض؛

(ب) عـــدم تنفـــيذ التوصيات وخطط العمل والتصميمات الناشئة عن أي استعراض لمرحلة ما على نحو يرتضيه الصندوق وضمن الفترة المحددة لذلك.

21 - حدد ما يلي كوقائع إضافية لإلغاء حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض:

(أ) توصية أي استعراض لمرحلة ما بإنهاء البرنامج؛

(ب) أن يخلص الصندوق إلى أن مؤشرات التحفيز الضرورية للانتقال إلى المرحلة التالية لم تتحقق.

22 - حدد ما يلي كشروط مسبقة للسحب:

(أ) لا يجوز القيام بأي عملية صرف لأي لجنة تنمية للقرى في ظل صندوق إدارة الأراضي والمياه، أو صـــندوق الإدارة التشاركية للغابات، أو صندوق البني الأساسية القروية إلى أن يتم تشكيل مثل هذه اللجنة وإقامة لجانها الفرعية للمراجعة الاجتماعية والمالية حسب الأصول؛ وإلى أن تبرم هذه اللجنة مذكـــرة تفاهم من مذكرات وكالات تنمية القبائل المصنفة يقرها الصندوق، وإلى حين فتحها لحساب برنامج للجنة تنمية القرى.

(ب) لا يجـــوز القـــيام بـــأي عملية صرف لأي منظمة غير حكومية إلى أن يتم انتقاء مثل هذه المنظمة أصـــولاً وفقـــاً لمعايير الانتقاء المعتمدة من الصندوق، وإلى أن تبرم هذه المنظمة مذكرة تفاهم مع الوكالة المعنية لتنمية القبائل المصنفة على نحو يرتضيه الصندوق من حيث الشكل والمحتوى.

23 - حدد ما يلي كشروط مسبقة لنفاذ اتفاقية القرض:

(أ) أن تنشأ لجنة توجيه البرنامج أصولاً؛

(ب) أن تنشأ وحدة دعم البرنامج أصولاً وأن تصدر كل التفويضات الضرورية للصلاحيات؛

(جـ) أن يكون قد تم تعيين مدير البرنامج والموظف المالي والإداري أصولاً وأن يكون تفويض الصلاحية قد صدر؛

(د) أن تكون كل الإجراءات الضرورية لإعادة هيكلة كل وكالة لتنمية القبائل المصنفة قد اتُّخذت، بما في ذلك أي تدابير متماشية مع الجدول 3 ألف؛

(هـ) أن تكون الحكومة قد فتحت حساباً خاصاً حسب الأصول؛

(و) أن تكون وحدة دعم البرنامج قد فتحت حساب برنامج وحدة دعم البرنامج؛

(ز) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتصلين بها من طرف الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات المؤسسية، والإدارية والحكومية؛

(ح) أن تكون اتفاقية البرنامج قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون المحامي العام للولاية قد أصدر رأياً قانونياً مسانداً فيما يتصل بالطابع الملزم قانوناً للاتفاقية بالنسبة للولاية؛

(ط) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأياً قانونياً مسانداً صادراً عن الوكيل العام، وذلك على نحو يرتضيه الصندوق شكلاً وموضوعا.